الفصل الثاني

الأبعاد المادية لظاهرة العولمة

الفصل الثاني

الأبعاد المادية لظاهرة العولمة

مقدمة

يمكن ملاحظة ظاهرة العولمة من خلال الأبعاد (المادية) التي تتمظهر وتتأسس وفقاً لها على أرض الواقع المادي. فالعولمة تُحدث آثاراً مادية في الواقع الذي تتحرك فيه. وهي لا تُحدث هذه الآثار بذاتها، ولكن من خلال كيانات مادية ملموسة.

ولهذا يمكن القول؛ بأن الآثار المادية الناشئة عن العولمة هي (مظاهرها)، بينما الكيانات المادية المُحْدِثة لهذه الآثار هي (مؤسساتها).

ووفقاً لهذا النسق .. سنعرض للأبعاد المادية لظاهرة العولمة في مبحثين.

المبحث الأول بعنوان: مظاهر العولمة، ويعرض للآثار المادية المرتبطة بالعولمة والناشئة عنها والكاشفة عن فاعلياتها المادية التي تعكسها على كافة المجالات والأصعدة.

والمبحث الثاني بعنوان: مؤسسات العولمة، ويعرض للكيانات المؤسسية التي تمارس العولمة فاعلياتها وتأثيراتها من خلالها، باعتبارها الكيانات المادية التي تعتمد عليها العولمة لتحقيق آثارها المادية في أرض الواقع العالمي .

• • • • •

المبحث الأول

مظاهر العولمة

يتيح تحليل مضمون أدبيات العولمة؛ التعرف على المظاهر المرتبطة بها والناشئة عنها والكاشفة عن آثارها المادية، التي تعكسها على كافة الأصعدة والمجالات.

ففي الأدبيات المؤيدة أو الناقدة للعولمة؛ ثمة عبارات تتكرر بانتظام لتكشف عن المظاهر المرتبطة بكافة عمليات العولمة في أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية (الإعلامية). وتتوارد هذه المضامين الدالة على مظاهر العولمة في العبارات التالية:

توحيد – توحد – انقسام – تفتت – تفرق – تنوع – تفكك – مشاركة – شمول – اندماج – تكامل – تركز – تكتل – تراكم – تنميط – تشظى – تجانس – تماثل – اعتماد متبادل – تشابك – تفاعل – تقارب – تعاون – انتشار – تشابه – تذويب – ترابط – تداخل – تعددية – لا مركزية – فردية – تآكل – تخصص – مركزية – تحول – زوال – تسارع – سيولة – انفتاح – اختراق – تغيُّر – توسع – انحسار – توازن – انكماش – عدم ارتداد – ضغط الزمان – لا مكان – اختزال.... إلخ.

ولعل التحليل اللغوي لمعاني تلك العبارات المتعاكسة والمتضادة والمتفارقة؛ يكشف عن مدى التناقض والتباين والاختلاف؛ المتعلق بمغزى تلك العبارات ودلالتها ومضمونها ومن ثم تأثيرها. فالعولمة بذلك في أوضح مظاهرها تعبِّر عن مجموعة متناقضات يعجز المنطق البسيط عن جمعها معاً في بوتقة واحدة. إذ كيف تتلاقى المتناقضات لكي تُشكِّل – في مجملها – بناءً متكاملاً متماسك الأركان ولا يفتقر إلى الصلابة والقوة.

من هنا تنبع أهمية التعامل مع العولمة باعتبارها " عملية مركبة مزدوجة ومتعارضة يتجاذب فيها منطق التوحيد مع آليات الانقسام. ويعمل الميل إلى الائتلاف والتجانس مع الميل إلى الاختلاف والتنافر. وهذا شأن كل اجتماع بشرى وكل تجمع حضاري أو فضاء ثقافي"[1].

فالعولمة إذن – كعملية مركبة – تتشكل وتتمظهر في إطار ما يمكن أن نطلق عليه « إستراتيجية التوحد والتكتل والاندماج » و « تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام».

ولعل هذه الحقيقة الملازمة لمظاهر العولمة لا تعبِّر عن تناقض داخلي، بل هي تعبِّر عن منطق الأمور والأشياء في طبيعتها الفطرية، فالكل يتركب من الأجزاء، والأجزاء تتفرع من الكل.

وبالتالي فإن العولمة توحِّد الأطر في إطار واحد، بينما تقسِّم المضامين. تختصر المرجعيات، بينما تتفرع في الوسائل والأساليب.

ولهذا فإن الحديث عن مظاهر التوحد والتكتل والاندماج في العولمة، لا يمكن فصله عن مظاهر التشظي والتجزؤ والانقسام. فالمظهران متلازمان، بحيث يمكن التقرير أن أعم مظاهر العولمة يمكن صياغتها في التعبير التالي: التوحد الملازم للانقسام، أو التكتل الملازم للتجزؤ، أو الاندماج الملازم للتشظي.. وهكذا.

وكما يقول الرئيس التشيكي السابق «فاكلاف هافيل»: "نحن نعيش الآن «حضارة كونية واحدة»، وهي ليست أكثر من قشرة رقيقة، قشرة تغطي أو تخفي التنوع الكبير في الثقافات، في الشعوب، في عالم الأديان، في التقاليد التاريخية والاتجاهات التي تشكلت على مر التاريخ، وجمعيها يوجد تحت تلك القشرة على نحو ما"[٢].

وبالتالي فإن هذا التوحد الذي يضم بداخله التنوع، ينبع أيضاً -كما يقرر «بطرس غالي» الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة - من "أن كوكبنا يخضع لضغط تفرزه قوتان عظيمتان متضادتان: إنهما العولمة والتفكك"[٣].

كما ينبع مثلما يقرر «ميشيل كلوج» في دراسته «أربع أطروحات حول العولمة» من "أن العولمة كما تعمل على خلق التوحد، إلا أنها ليست مرادفاً لمصطلح «عالم واحد»، بل هي تتجه أكثر فأكثر إلى خلق نظام متشابك لعوالم متصلة ومترابطة فيما بينها، بواسطة المستحدثات الكونية الجديدة والمتطورة"[٤].

وهذا يوضح بأن العولمة تتحرك في الواقع المادي؛ وفقاً لإستراتيجية التوحد والتكتل والاندماج؛ وتكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام. وبالتالي فإن العولمة " بقدر ما تولِّد مشاعر التقارب والتجانس والتشابك بين الثقافات، تعزز مشاعر التمايز والخصوصية، وتؤكد الحدود بين هوية وأخرى"[٥]. وهذا يجعل " شكل العالم في عملية العولمة هو أقرب إلى الشبكة منه إلى الهرم"[٦]. لأنه " إذا كان جوهر الحضارات واحداً، ألا وهو عمارة الأرض. فإن جوهر الثقافات هو التعدد والتعددية، لأنه متعلق بأساليب الحياة وإضفاء المعنى على الأشياء"[٧].

ولعل هذا التلازم بين المتفارقات في مظاهر العولمة، والذي يتمثل في إستراتيجية التوحد والتكتل والاندماج وتكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام، يقتضى أهمية التعرض لكل مظهر من هذه المظاهر للتعرف عليه عن قرب، وذلك على النحو التالي:

- أولاً : إستراتيجية التوحد والتكتل والاندماج:

تنطوي إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج على كافة المظاهر العامة التي تقوّي الترابط والتقارب والتداخل على كافة المستويات. وذلك انطلاقاً من حقيقة " أن العولمة تُعتبر مرحلة تاريخية في تطور العالم جوهرها وجود مجموعة من الظواهر والمستجدات ذات الطابع الإعلامي والمعلوماتي والاقتصادي والسياسي والثقافي

العابرة لحدود الدول، والتي تؤدى إلى مزيد من الترابط والتداخل والتأثير والتأثر بين دول العالم ومناطق مختلفة "[٨].

فالعولمة تعمل على " الزيادة المتنامية في وتيرة التداخل بين الجماعات والمجتمعات البشرية في هذا العالم، ويبدو هذا التداخل أكثر وضوحاً على صعيدي الاقتصاد والإعلام. ولكنه لا يقل عن ذلك شأناً في مجالات الثقافة والسياسة.. فلا يمكن اليوم الحديث عن اقتصاد منعزل.. كما لا يمكن الحديث عن حدود سياسية قادرة على الحماية المطلقة للدولة.. بفضل ثورة المعلومات والاتصالات "[٩].

وبالتالي فإن العولمة كما يُعرِّفها « أنتوني جيدنز » بمثابة " مرحلة جديدة.. تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي. حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج. ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية "[١٠]. فالعولمة على الرغم من أنها " تزيد من قبضة وصلابة وسيطرة المركز، لكنها تخلق مشاكل واحدة، وتجربة متقاربة، ووعياً متدرجاً، ووسائل ودواعي توحد جهود الملايين ضد الخطر الأكبر"[١١]، سواء أكان هذا الخطر إنسانياً (سياسياً اقتصادياً ثقافياً)، أم طبيعياً (بيئياً).

فلقد أدى تشابك الاتصالات العالمية إلى " توسيع نطاق الصراع المحلي ليدخل في زمرة قضايا الأمن العالمي، وتحويل الفقر المحلي إلى مشكلة تنمية عالمية، والتمكن من رؤية الكيفية التي تتراكم بها سلوكيات الأفراد لتصير تهديدات بيئية شاملة "[١٢].

بحيث أصبحنا في هذا العالم " مرتبطين معاً بطريقة راسخة، حيث لم نعد لأول مرة بقادرين على البقاء كحضارات مانعة ومغلقة، سواء أكانت حضارة شرقية أم غربية. إننا نتقاسم احتمالاً مشتركاً للإبادة أو الإنجاز، وبالتالي لا نستطيع البقاء متعددين ولكل تاريخه المختلف والمعزول. إن تاريخ كل منا الثقافي والوطني قد تحول إلى قيم مشتركة عامة لمستقبل أفضل للبشرية " [١٣].

ولهذا فثمة " اتجاه صاعد يضغط في سبيل صياغة نسق مُلزم من «القواعد الأخلاقية الكونية». ومطروح الآن في الساحة الفكرية العالمية أكثر من مشروع لصياغة هذه القواعد؛ بعضها مستمد من الأديان السماوية الثلاثة، بالإضافة إلى الخبرة الإنسانية الممتدة، وما يسمى « الثقافة المدنية » والتي تركز على الحرية السياسية وأهمية المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان "[١٤].

ولعل هذا الاتجاه نحو نشر الثقافة المدنية ينبع من " أن العمليات الديمقراطية للبلدان المنفردة قد أمست تتأثر شيئاً فشيئاً بشدة بالأفكار... ذوات الأصل الخارجي..... مما يزيد من اعتماد الدول بعضها على البعض الآخر ويضعف قوة الحدود الدولية التقليدية الفاصلة "[١٥].

إن مظاهر التوحد والاندماج التي تكشف عنها العولمة تغيِّر من شكل العالم إلى حد كبير، مما سيؤدى إلى " نشوء مركز هو من الطغيان والحضور بحيث يوجد في كل مكان ولا يوجد في أي مكان معاً. إنه

مركز عالمي يتوافق مع احتياجات السوق الكلية سوف تصبح جميع المدن والعواصم بالنسبة إليه بمثابة ضواح لا غير "[١٦]. " ومن ثم كسر جمود ضيق نطاق المكان، وجعل المكان ممتداً لا ينحصر في نطاق حدود دولة بذاتها، بل يتعدى هذه الحدود ليقيم الفرد علاقات وتعاملات مع الآخرين على اتساع العالم وترامي أطرافه.. إن معاملات شبكة الإنترنت مثال حي على ذلك "[١٧].

إن « إستراتيجية التوحد والتكتل والاندماج » التي تتمظهر العولمة وفقاً لها، سواء أكانت على المستويات الاقتصادية بالتكتل والتركز، أم على المستويات السياسية بالتوحد والترابط والتعاون المتبادل، أم على المستويات الثقافية بالانفتاح والتقارب والتسامح، أم على المستويات الاتصالية بالتشابك والتزامن والتفاعل، إن هذه الإستراتيجية تمثل خطوة هامة نحو توحيد الجنس البشري في نظرته صوب الآمال والأخطار التي تواجه هذا العالم.

- ثانياً : تكتيكات التشظي والتجزؤ والانقسام :

تسفر تكتيكات العولمة للتجزؤ والتشظي والانقسام عن كافة المظاهر التي تقود نحو التعدد والتنوع والاختلاف.

وتبدو تكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام مثل الكفة الأخرى للميزان، الذي يحمل على كفته الأولى إستراتيجية العولمة للتوحد والتكتل والاندماج. وبالتالي فإن مظاهر العولمة تتوازن فيما بين الإستراتيجية والتكتيك.

من هنا.. فإن النظرة التي ترى أن العولمة مجرد هيمنة ومركزية وإستراتيجية كبرى للتوحد والتكتل والاندماج، وتتغافل عن جانبها الدافع للتعدد والتنوع والاختلاف هي مجرد نظرة قاصرة، انطلاقاً من أن " الرباطات التي وحدت مجتمع التصنيع – رباطات القانون والقيم العامة ومركزية التعليم والثقافة ونمطيتها – كلها تتمزق. إن النظريين المتشائمين المنذرين بمجتمع الكتلة الواحدة هم في الحقيقة قوم قد استبد بهم واقع بدأنا نتجاوزه.. بحيث ما زالوا يستجيبون لظروف مجتمع التصنيع، رغم أن هذا النظام يضمحل وسائر في طريقه إلى البطلان "[١٨]. ورغم أن "أي نظرة فاحصة إلى هذا الادعاء ستثبت لنا أن العكس هو الصحيح. إذ إننا نسير بسرعة نحو التشطير والتنوع، لا في إنتاجنا المادي فحسب، ولكن أيضاً في الفن وفى التعليم وفى الثقافة العامة "[١٩].

فعلى المستوى الحضاري تم الانتقال من " مرحلة يغلب عليها التأثير الموجه من إحدى الحضارات على غيرها، إلى تأثير ذي تفاعلات متعددة الاتجاه بين كل الحضارات "[٢٠]. بحيث أصبحت " أية هوية جمعية ذات شأن كبير للمجتمع الدولي، ليست محتملة ولا ضرورية... لأنه في النظام العالمي الجديد يتم جعل هذه المجتمعات نسبية، باعتبارها أجزاءً من نظام تتشتت فيه كل من السلطة السياسية والثقافية. وإن هذا التشتت ملمح من ملامح العالم... إن التعددية لابد أن تشكل ملمحاً أساسياً من ملامح النظام الكوني "[٢١].

وعلى المستوى المجتمعي " فإن المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً هي في الواقع أبعد ما تكون عن الرتابة والتماثل..... إذ إن ضربات مطارق ثورة ما فوق التصنيع تنهال اليوم على المجتمع فتشظيه وتقسمه إلى أجزاء..... إن نفس قوى التنويع التي تعمل من أجل توسيع مجال الاختيار الفردي للسلع والمواد الثقافية، تعمل أيضاً على محو النمطية والتماثل في البنى الاجتماعية "[٢٢].

وعلى المستوى السياسي، فإن التقدم التكنولوجي سيعمل على خلق قوة جديدة هي قوة «التقارب الإلكتروني». وستعمل تلك القوة " على زيادة عدد الناس الذين يمكن الوصول إليهم.. عبر المكان والزمان.. وهذا التقارب يعمل على توزيع قوى السيطرة والتحكم، وانتقالها من أيدي السلطات المركزية إلى جميع سكان العالم "[٢٣].

ولعل نمو الفردية يمثل أحد الملامح الهامة التي تتعلق بتكتيكات العولمة للتشظي والتجزؤ والانقسام. فكما يلاحظ عالم الاجتماع «ألريس بيك» Ulrich Beck في مؤلفه The cosmopolitan manifesto ظهور ما يُسمى بـ«الفردية المؤسساتية»، وهي تعني " أن معظم الحقوق والمنح التي تقدمها دولة الرفاهية مصممة لأفراد وليس لعائلات..... فالناس مدعوون إلى تكوين أنفسهم كأفراد، أن يخططوا أو أن يفهموا ويصمموا أنفسهم كأفراد "[٢٤].

ولعل هذا يظهر أيضاً على المستوى الصناعي من خلال ظهور ما يُسمى «منتجات التفرد الجماعي»، " فهناك اتجاه واضح في مجال التصنيع، نحو السلع المنخفضة التكلفة التي تُصنع وفقاً لرغبة العميل.... ومع الانخفاض الحتمي المطرد للتكاليف، ومع تقدم أشكال التكنولوجيا ونضجها، سوف يظهر الإنتاج المتفرد الجماعي ليميز هذا العصر "[٢٥].

.. ولكن منتقدي العولمة يؤكدون أن إلغاء العولمة للحواجز المكانية بين الدول سيؤدي إلى تنميط البشر وتماثلهم. وبالتالي فلا مجال لمنتجات التفرد الجماعي المزعومة طالما تماثل البشر نتيجة تضاؤل أهمية المكان. ولكن الرد على ذلك يتمثل في أنه إذا كان "المكان يختفي تدريجياً كعامل من عوامل التمايز.. فإنه لا ينبغي أن يفترض أحد أن الفروق بين الجماعات تنمحي كما يفترض بعض النظريين الاجتماعيين، بل الأحرى أن نقول أن محور التنوع يتحول من أبعاد مكانية إلى أبعاد زمانية "[٢٦]، وهذه الأبعاد الزمانية ستتمثل في الفروق بين الأجيال المتعاقبة نتيجة تسارع التغير على كافة المستويات؛ وبالتالي فإذا كانت الفروق في الماضي بين البشر اقتصرت على التمايزات الجغرافية والثقافية والحضارية، فإنها ستمتد الآن لكي تصل إلى التمايزات الزمنية العمرية الجيلية.

إن الواقع الجديد الذي يتشكل مع العولمة يحتاج من أجل فهمه إلى " فكر غير مؤدلج أو ممذهب. أي إلى فكر يتسم بالمرونة والانفتاح والابتكار.. إنه يحتاج في الدرجة الأولى إلى أن يغير المرء نظرته الأحادية التبسيطية.. إلى الواقع، لكي ينظر إليه بتعقيداته والتباساته، بفجواته وتفجراته "[٣٧].

وبالتالي " فليس هناك من خيارات إلا التنازل عن المركزيات الإدارية والبيروقراطيات السلطوية والشموليات السياسية.. لصالح التعدديات والتنوعيات.. "[٣٨].

إن ما سبق يوضح؛ بأن التضارب الذي تكشف عنه الأدبيات المنشغلة بالعولمة، ما هو إلا نتيجة لإدراك مظهر واحد من مظاهرها دون المظهر الآخر. فحيثما يدرك البعض مظاهر العولمة للتوحد والتكتل والاندماج ، يدرك الآخرون مظاهرها للتشظي والتجزؤ والانقسام. وهكذا تصبح العولمة ضحية لتلك الرؤى الملتبسة، التي قد تغيب عنها الإستراتيجية بينما يحضر التكتيك، أو العكس.

• • • • •

المبحث الثاني
مؤسسات العولمة

تمارس العولمة فاعلياتها المادية – الدافعة إلى التوحد والتكتل والاندماج أو التشظي والتجزؤ والانقسام – من خلال قطاعات متعددة في العالم؛ يمكن اعتبارها – في مجموعها – بمثابة المؤسسات التي تعبِّر أنشطتها عن العولمة بكافة مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية (الإعلامية).

وهذه المؤسسات يمكن تقسيمها إلى مؤسسات للبنية التحتية للعولمة ومؤسسات للبنية الفوقية للعولمة، وذلك كالتالي:

- أولاً: مؤسسات البنية التحتية للعولمة:

تتمثل مؤسسات البنية التحتية للعولمة في القطاعات الموفرة لقنوات ووسائل الربط والاتصال بين أجزاء العالم المتعددة. تلك القنوات والوسائل المواصلاتية والاتصالية التي أدى التقدم التكنولوجي المتراكم على مدى التاريخ إلى بلوغها مرحلة متقدمة جداً، أسفرت عن تحقيق التشابك والترابط (المادي والإلكتروني) بين أطراف العالم. وتتكون تلك المؤسسات من:

(١) خطوط المواصلات البحرية والجوية :

ساهمت خطوط المواصلات – البحرية أولاً والجوية ثانياً – في كسر حاجز العزلة التي كانت تفرضها البحار والمحيطات. فلقد قامت الخطوط البحرية بربط قارات العالم تجارياً واستكشافياً، واستمرت في ذلك حتى " أصبحت الخطوط الجوية المدنية مستقرة تماماً بحلول عام ١٩٣٩ خاصة داخل القارة الأمريكية. حيث توجد بها سوق مزدهرة للنقل فائق السرعة فيما بين المراكز الحضرية التي تفصل فيما بينها مسافات واسعة. ولكن على الرغم من هذا التقدم ظلت الطرق العابرة للمحيطات خارج نطاق قدرات الطائرات ذات القواعد الأرضية، وبالتالي كانت تقوم بها طائرات بحرية "[٢٩]. إلى أن ظهر عقب الحرب العالمية الثانية " جيل جديد من الطائرات الضخمة ذات الأربعة محركات.. ودخل هذا النوع خدمة الطيران عبر الأطلسي.. وبحلول الخمسينات أصبحت الطائرة في هذا الوقت الوسيلة التي لا غنى عنها لجميع أشكال نقل الركاب والبريد لمسافات طويلة، وكذلك لنقل سلع ذات طبيعة خاصة، إلى أن تم الظهور للمحرك النفاث والذي قام بدور مهم في سبيل ترويض النقل الجوى، بحيث أصبح الطيران ميسوراً للجميع.. في السفر عبر مسافات طويلة "[٣٠].

لقد كانت الخطوط البحرية ومن بعدها الجوية؛ اللبنة الأولى في مؤسسات البنية التحتية للعولمة.. ولا يمكن إنكار أن شبكات الطرق

البرية كان لها أثر كبير في كسر حاجز العزلة بين أطراف العالم القديم.. ولكن مع ظهور قارات العالم الجديد ظهرت الخطوط البحرية عبر المحيطات، وتم اكتمالها بالخطوط الجوية لتحقيق الربط السريع بين أجزاء العالم ككل.

(٢) شبكات الاتصالات والإعلام (الكابلية واللاسلكية) والبث الفضائي المباشر:

لم تقتصر عملية ربط أجزاء العالم على خطوط المواصلات المادية (البحرية والجوية) فقط، بل تعدتها إلى خطوط الاتصالات الإلكترونية (الكهرومغناطيسية)، سواء أكانت باستخدام الأسلاك والكوابل، أم باستغلال الخواص الطبيعية للطيف الكهرومغناطيسي لنقل الإشارات اللاسلكية في أجواء الغلاف الجوى لكوكب الأرض، أم باستخدام الأقمار الصناعية لنقل موجات الميكروويف الاتصالية من أحد أطراف الأرض إلى أي من الأطراف الأخرى.

إلا أنه من خلال إمكانية استغلال التكنولوجيا الفضائية للأغراض الإعلامية، والتي تطورت من البث الفضائي غير المباشر إلى البث الفضائي المباشر، فقد تحققت الإمكانية لربط جموع السكان على مستوى العالم، ليبدأ بذلك عصر الإعلام العالمي متجاوزاً بذلك عصر الإعلام الجماهيري.. ويمثل البث الإعلامي الفضائي المباشر اللبنة الأولى في صرح العولمة الإعلامية.

وبالتالي فقد أدت الاتصالات الإلكترونية إلى ربط أجزاء العالم صوتياً ومرئياً ولحظياً وعن بعد، دون الانتقال، بحيث أصبح الاتصال بديلاً عن الانتقال.

(٣) شبكة الإنترنت:

تمثل شبكة الإنترنت الوسيلة الأكثر شمولاً وتقدماً في عالم شبكات الاتصالات والإعلام والمعلومات في عالمنا الراهن.

حيث تملك شبكة الإنترنت القدرة على تحقيق الاتصال والإعلام متعدد الوسائط Multi Media (السمعي البصري المعلوماتي) والذي تجتمع فيه ثلاثية الصوت والصورة والنص، مع القدرة الكاملة على تحقيق التفاعلية بين أطراف الاتصال لحظياً. والسبب في ذلك أن شبكة الإنترنت تجتمع فيها كافة التكنولوجيات الاتصالاتية والإعلامية والمعلوماتية في حزمة واحدة، بحيث إنها تمثل – في مجموعها – مؤسسة البنية التحتية الحديثة المؤهلة لتفعيل عمليات ومظاهر العولمة على كافة المستويات.

ولقد اكتسبت « الإنترنت » كيانها الحالي منذ عام ١٩٨٣ عندما "انقسمت شبكة الأربانت العسكرية – التي أنشئت للأغراض الاتصالية العسكرية الأمريكية عام ١٩٦٩ – إلى شبكتين: الأولى ظلت تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية وأطلق عليها « ميلنت »، والثانية خصصت للاستخدامات المدنية وأطلق عليها الإنترنت "[٣١].

" ولقد غيرت السهولة التي يمكن أن ينشر بها الأفراد والشركات المعلومات عبر الإنترنت المفهوم الكامل لكلمة « نشر ». كما رسخت الإنترنت نفسها كموقع لنشر المحتوى. فهي تملك ما يكفي من المستخدمين لكي تفيد من دورة التغذية المرتدة. فكلما زاد عدد مشتركيها زاد المحتوى الذي تتضمنه. وكلما زاد المحتوى الذي تتضمنه زاد عدد المشتركين المنضمين إليها "[٣٢].

ويُنظر إلى « الإنترنت » على أنها الطراز الأول البدائي من مشروع عملاق يُسمى « الطريق السريع للمعلومات » information super highway " والواقع أن الطريق طويل أمام الإنترنت لتصبح طريق المعلومات السريع. لكنها تبقى مع ذلك الاقتراب الأكبر لنا اليوم منه، وسوف تتطور بالفعل لتشكل طريق المعلومات السريع "[٣٣]، بحيث "إذا كان الطريق غير المُعبَّد (الحالي) للإنترنت مصنوعاً في مجمله من كابلات نحاسية، فإن طريق المعلومات السريع والمعبد ربما سيُصنع من الألياف البصرية الليزرية "[٣٤]. أو سيعتمد على الأقمار الصناعية.

وبالتالي فإن المؤسسة المرشحة لكي تصبح مؤسسة البنية التحتية للعولمة بامتياز، هي « الطريق السريع للمعلومات »، والذي سيبدو بمثابة تطوير هائل لشبكة الإنترنت حيث سيتجاوزها في السرعات الفائقة لتبادل المعلومات، وفى البرامج الفائقة الذكاء للتعامل

مع الكم المهول من المعلومات المنسابة عبر ذلك الطريق، وفي امتداد هذا الطريق إلى كافة مجالات الحياة البشرية المادية والمعنوية، بحيث يصبح قناة فريدة للتواصل بين كافة أفراد وأجزاء العالم ككل.

- ثانياً: مؤسسات البنية الفوقية للعولمة:

تتمثل مؤسسات البنية الفوقية للعولمة في القطاعات التي تمارس أدواراً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو إنسانية أو قانونية أو ثقافية أو إعلامية على مستوى العالم ككل. ولعل هذه المؤسسات ما كان لها أن تمارس أنشطتها إلا من خلال استثمار فعاليات مؤسسات البنية التحتية للعولمة، باعتبارها قناة الاتصال والانتقال والتواصل والإعلام التي تحقق الترابط بين أجزاء العالم؛ وبالتالي تتيح لأنشطة تلك المؤسسات الانتشار على والامتداد إلى؛ المستوى العالمي.

وتتكون تلك المؤسسات من:

١- المنظمات والاتفاقيات والمواثيق الدولية:

تمثل المنظمات والاتفاقيات والمواثيق الدولية الشكل الذي تنتظم - وفقاً له - مؤسسات البنية الفوقية للعولمة ذات التمثيل الحكومي على مستوى العالم، وذلك من خلال ربطها للحكومات الممثلة لدول العالم في شكل منظمات أو اتفاقيات أو مواثيق. وبالتالي فهي كيان مادي فاعل على المستوى العالمي لتحقيق

الأمن والتعاون على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية والثقافية والإعلامية والقانونية والإنسانية... الخ.

فعلى مستوى الحكومة العالمية – تقريباً – تبدو منظمة الأمم المتحدة UN هي المؤسسة الدولية الأكثر تعبيراً عن هذا التوجه، من خلال وكالاتها المتخصصة في كافة مجالات التعاون العالمية، ومن خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. فلقد " لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة دوراً رئيسياً في تأكيد أهمية العولمة، وأهمية الإعداد لوحدة العالم، وأهمية إيجاد شكل من أشكال الفوقية فوق الدول والحكومات، خاصة في أوقات الأزمات. وأهمية أن تتنازل الدول والحكومات عن جزء من سيادتها إن لم تكن سيادتها كاملة لصالح آليات أكبر، وبشكل يتسع ليشمل جميع دول العالم، وليشكل فيما بعد حكومة العولمة. لقد استطاعت الأمم المتحدة منذ إنشائها عام ١٩٤٥ ومنظماتها العالمية أن تهيئ الفكر الإنساني لفكرة الحكومة العالمية "[٣٥].

وعلى مستوى الاقتصاد العالمي تظهر مؤسسات عالمية مثل: " البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللذان تم إنشائهما بمقتضى اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤" [٣٦] ومنظمة التجارة العالمية WTO التي تم

إنشاؤها عام ١٩٩٥ " لكي تحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات»* "[٣٧].

" ويقوم صندوق النقد والبنك الدولي - إلى حد كبير - بمحاولة ضبط السياسات المالية والنقدية لمختلف الدول "[٣٨]، بينما " تضع منظمة التجارة العالمية مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتعمل على صيانة وتأكيد المنافسة العادلة الحرة في التجارة الدولية، وعدم وجود أي شكل من أشكال التمييز والتفرقة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، وتضع إطاراً عاماً لالتزامات الدولة في التخفيضات الجمركية. ومن أجل حماية المنافسة تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة، مثل الدعم الحكومي للصادرات، أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية، وهو ما يُعرف بالإغراق "[٣٩].

---

* تنص المادة رقم (٢٠) من اتفاقية الجات على الآتي: « .. ليس هناك شيء في هذه الاتفاقية يمكن فهمه على أنه يمنع تبنى أو إنقاذ أي طرف متعاقد للتدابير.. الضرورية لحماية الأخلاق والمعنويات العامة،.. وحياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات... أو الكنوز الوطنية ذات القيمة الفنية والتاريخية أو الأركيولوجية، وصون الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاد.. ».

انظر: جارى بيرتلس وآخرون، جنون العولمة (تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة). ص ١٥١. وسعيد اللاوندي، بدائل العولمة (طروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح). ص ١٩١.

وعلى المستوى القانوني والقضائي العالميين، تقوم كل من محكمة العدل الدولية والشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) بالدور القضائي ومهام تنفيذ القانون على المستوى العالمي، وتدعمهما – في ذلك – قواعد القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية لمتابعة وتسليم المجرمين فيما يتعلق بالجرائم الجنائية العادية. بينما تقوم محكمة الجزاء الدولية بموجب قرار من مجلس الأمن بالنظر في المحاكمات المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه المحكمة الجنائية الدولية في نفس هذا المضمار، ولكن في نطاق الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء هذه المحكمة.

وعلى المستوى التشريعي العالمي، يظهر الاتحاد البرلماني الدولي الذي يضم برلمانات العالم، كأحد الأشكال المبدئية لبرلمان عالمي.

٢– الشركات المتعددة الجنسيات وأسواق المال العالمية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات وأسواق المال العالمية القطاع الاقتصادي لمؤسسات البنية الفوقية للعولمة. وهي – في الغالب – شركات تخضع في ملكيتها وإدارتها لأفراد القطاع الخاص، وإن كانت الحكومات تشترك – في بعض الدول – بنسب ملكية محدودة فيها. ومعظم هذه الشركات – في الغالب – هي شركات مساهمة يساهم الأفراد المختلفين على مستوى العالم في تملك أسهمها المطروحة في أسواق المال (البورصات) العالمية، والتي يتم تداولها

كل يوم من مساهم إلى آخر دون الالتفات إلى ديانته أو عرقه أو جنسيته.

ولقد ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات للوجود في البداية في شكل " الشركات التجارية التي تعمل في مجال التجارة الخارجية، ثم شركات النقل والمواصلات خاصة التي تستخدم الخطوط الجوية والبحرية والبرية المنتظمة التي تجوب العالم، ثم شركات السياحة، ثم البنوك ذات الفروع العالمية.. وتستمد هذه الشركات مواردها المالية والبشرية والتقنية من مصادرها المختلفة المنتشرة في جميع أنحاء العالم لتختار أفضل عناصر العمل والإنتاج "[٤٠].

وبالتالي فمقار هذه الشركات موزعة على أنحاء العالم " فمقرها الإداري في دولة ومقرها التسويقي في دولة ثانية، ومقرها الهندسي والفني في دولة ثالثة، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة، ومقرها الدعائي والإعلاني في دولة سادسة، ومقرها التنفيذي في دولة سابعة.. فهي تفترض أن العالم بالنسبة لها هو عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية أو جغرافية.. وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم بأسره؛ لذلك فهي لا تجد صعوبة في نقل سلعها وخدماتها وأصولها وإداراتها ومراكز بحوثها إلى أي مكان مستخدمة آخر التقنيات في تقلص الزمان والمكان "[٤١].

ولقد كان التطور الأكبر لهذه الشركات في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ حيث ارتفع عدد هذه الشركات " من (١١٠٠٠) شركة لها

(٨٢٠٠٠) فرع في شتى أنحاء العالم عام ١٩٧٥، إلى (٣٧٥٠٠) شركة لها (٢٠٧٠٠٠) فرع في عام ١٩٩٠ "[٤٢].

وثمة انطباع سائد بأن الشركات المتعددة الجنسيات قاصرة على شئون قطاعي التجارة والصناعة. ولكن الواقع يقرر أن قطاع الخدمات يدخل في إطار فاعليات الشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي فإن الأنشطة الإعلامية العالمية تمارس فاعلياتها هي الأخرى من خلال شركات متعددة الجنسيات. فالمجموعات الصحفية الكبرى في العالم وشبكات القنوات التلفزيونية الفضائية (كمثال) ما هي إلا شركات متعددة الجنسيات، بل ويمكن اعتبار بعض وكالات الأنباء بمثابة شركات متعددة الجنسيات.

وتمثل أسواق المال العالمية (البورصات) السوق المُحَدِّدة للقيمة التجارية لتلك الشركات، والتي يتم فيها تداول حصص من هذه الشركات في شكل أسهم، يقوم أصحابها (المساهمون) بالتصرف فيها بالبيع والشراء. " ولتوازنات الأواني المستطرقة خصائص لها تأثيرها الخاص على معاملات الأسواق الدولية، حيث تنتقل الاتجاهات التي تحدث في إحداها، لتصيب بدرجة أو بأخرى الأسواق الأخرى معززة بذلك حركة رأس المال الساخنة التي لا تهدأ أو تستقر في سوق معينة بذاتها، لتتجه وتفرض توازناتها على الأسواق الأخرى، وتفرض آلياتها الانصياع شبه الكامل لتوازنات الأواني المستطرقة. وهكذا أرست العولمة (الاقتصادية) قوانينها... فالكل داخل سوق واحد وإن تعددت – في الظاهر – الأسواق "[٤٣].

لقد تمكن القطاع الاقتصادي من الاستثمار الفائق لمؤسسات البنية التحتية للعولمة، من خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية، وشبكات اتصالات وإعلام كابلية ولاسلكية وفضائية، وصولاً إلى شبكة الإنترنت، وبذلك استطاع القطاع الاقتصادي الانتقال بأنشطته إلى المستوى العالمي.

٣- المنظمات الدولية غير الحكومية

(منظمات المجتمع المدني العالمي):

تمثل المنظمات الدولية غير الحكومية؛ قطاع مؤسسات البنية الفوقية للعولمة المرتبط بقطاع المجتمع المدني العالمي. و" هي عبارة عن هيئات أو اتحادات دولية مستقلة عن الحكومات، وعادة ما يكون لها فروع وأعضاء في العديد من دول العالم، وتركز اهتماماتها وأنشطتها على قضايا مهنية، أو قضايا أخرى ذات طابع عالمي مثل: حقوق الإنسان وحماية البيئة وتحقيق السلام ومراقبة الانتخابات ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والكوارث.. إلخ"[٤٤].

ولقد أظهرت المنظمات الدولية غير الحكومية فاعلياتها المؤثرة والضاغطة في عدد من " المؤتمرات العالمية كمؤتمر قمة الأرض في ريو دى جانيرو، ومؤتمر السكان في القاهرة، ومؤتمر المرأة في بكين، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا، ومؤتمر مناهضة العنصرية في ديربن بجنوب أفريقيا "[٤٥].

كما تمارس عدد من تلك المنظمات الدولية غير الحكومية تأثيرها الضاغط على الحكومات في مجالات البيئة وحقوق الإنسان، مثل: (منظمة السلام الأخضر الدولية) Greenpeace، و(منظمة العفو الدولية) Amnesty International، ومنظمة (هيومان رايتس ووتش) لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان. أو في مجالات مكافحة الفساد في دوائر المال والأعمال العالمية مثل (منظمة الشفافية الدولية). أو في مجالات تقديم المساعدة المالية لشعوب الدول المتخلفة والمناطق المنكوبة مثل: (منظمة الأوكسفام) Oxfam، أو في مجال الرعاية الصحية مثل (منظمة أطباء بلا حدود)، إلى آخر تلك المنظمات غير الحكومية دولية النشاط ؛ والتي تتداول وسائل الإعلام العالمية نشراتها وتقاريرها.

لقد أفادت المنظمات الدولية غير الحكومية من مؤسسات البنية التحتية للعولمة التي أتاحت لها إمكانية القيام بأنشطة مدنية غير حكومية على مستوى عالمي. ولعل فاعليات شبكة الإنترنت المتاحة حالياً للمنظمات الدولية غير الحكومية، تعزز كثيراً من قدرتها على الارتفاع بدرجة تأثيرها في كافة المجالات التي تدخل في إطار أنشطة منظمات المجتمع المدني على المستوى العالمي.

• • • • •

هوامش الفصل الثاني

▪ المبحث الأول

(١) علي حرب، حديث النهايات (فتوحات العولمة ومآزق الهوية). ص ١١١.

(٢) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي) ترجمة طلعت الشايب، ص ٩٤.

(٣) أحمد مجدي حجازي، " العولمة وتهميش الثقافة الوطنية: رؤية نقدية من العالم الثالث "، مجلة عالم الفكر (عدد خاص بعنوان: العولمة ظاهرة العصر). ص ١٢٣.

(٤) سيار الجميل، العولمة والمستقبل (استراتيجية تفكير). ص ٤٩.

(٥) نيفين مسعد، " تعقيب على ورقة: العولمة والدولة "، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية). ص ١٨٥.

(٦) حيدر إبراهيم، " العولمة وجدل الهوية الثقافية " مجلة عالم الفكر. (مرجع سابق)، ص ١٠٦.

(٧) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة. ص ٦٧.

(٨) حسنين توفيق إبراهيم، " العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة) "، مجلة عالم الفكر. مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٩) تركي الحمد، مرجع سابق. ص ٢٠.

(١٠) عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر. مرجع سابق، ص ٥٣.

(١١) شريف حتاتة، " العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي: حول فكر سمير أمين"، في عبد الباسط عبد المعطى (محرر)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي. ص ٢٥٦.

(١٢) هارلان كليفلاند، ميلاد عام جديد. ترجمة جمال على زهران، ص ٢٩٩.

(١٣) أ. ك. م. خان، " تحدي الحضارة الكونية: رد هندي"، في فخري لبيب (محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات (أوراق ومداخلات المؤتمر الدولي حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات، القاهرة ١٠ – ١٢ مارس١٩٩٧). ص ٣٥٩.

(١٤) السيد ياسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي. ص ٦٧.

(١٥) زبغنيو بريجنسكى، الفوضى (الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين). ترجمة مالك فاضل، ص ٨٠. (بتصرف).

(١٦) على حرب، مرجع سابق. ص ١٠٤.

(١٧) محسن أحمد الخضيري، العولمة (مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة). ص ١٧٧.

(١٨) آلفين توفلر، صدمة المستقبل (المتغيرات في عالم الغد). ترجمة محمد علي ناصف، ص ٣١٣ – ٣١٤.

(١٩) المرجع السابق، ص ٢٨١.

(٢٠) صامويل هنتنجتون، مرجع سابق. ص ٨٧.

(٢١) عبد العزيز موافي، " عرض لكتاب رونالد روبرتسون (العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية) "، مجلة تحديات ثقافية. (عدد ٤، أبريل – يونيو ٢٠٠١)، ص ١٣٦.

(٢٢) آلفين توفلر، مرجع سابق. ص ٢٩٦.

(٢٣) مايكل ديرتوزوس، ماذا سيحدث (كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا). ترجمة بهاء شاهين، ص ٣٦٩.

(٢٤) أنطوني جيدنز، الطريق الثالث (تجديد الديمقراطية الاجتماعية). ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ص ٦٩ – ٧٠.

(٢٥) مايكل ديرتوزوس، مرجع سابق. ص ١٧٠.

(٢٦) آلفين توفلر، مرجع سابق. ص ٣٠٤.

(٢٧) تركي الحمد، مرجع سابق. ص ١٤٤.

(٢٨) سيار الجميل، مرجع سابق. ص ٥٠.

▪ المبحث الثاني

(٢٩) آر. إيه. بوكانان، الآلة قوة وسلطة (التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٧ حتى الوقت الحاضر). ترجمة شوقي جلال، ص ١٧٣.

(٣٠) آر. إيه. بوكانان، مرجع سابق. صفحات ١٧٣ – ١٧٥.

(٣١) مايكل ديرتوزوس، ماذا سيحدث (كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا). ترجمة بهاء شاهين. ص ٦٥.

(٣٢) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل). ترجمة عبد السلام رضوان، ص ١٥٧.

(٣٣) المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٣٤) ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية (كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين)، ترجمة سعد الدين خرفان، ص ٧٥.

(٣٥) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق. ص ٧١.

(٣٦) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد. ص ٢٠٦.

(٣٧) جوموك. سوندارام، صدام أم حوار (بعض الأفكار الاقتصادية للعصر الجديد). في فخري لبيب(محرر) (مرجع سابق)،ص١٣٢.

(٣٨) حازم الببلاوي، مرجع سابق. ص ٢٣١.

(٣٩) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق. ص ٧٥ – ٧٦.

(٤٠) محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق. ص ٨٠.

(٤١) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق. ص ٧٠.

(٤٢) سيار الجميل، مرجع سابق. ص ٨٠.

(٤٣) محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق. ص ٢٣١.

(٤٤) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق. ص ١٩٣.

(٤٥) انظر كلاً من:

أ – عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق. ص ٨٤.

ب – هناء عبيد، العولمة. صفحات ٢٧ – ٢٩.

• • • • •